

# الخلافت السياسية في الكويت تقترب من منعطف تعطيل المصالح العليا للبلاد

## إقرار الميزانية الحكومية في جلسة برلمانية شديدة التوتر



محاولة المعارضة الكويتية تعطيل جلسة برلمانية مخصصة لتمرير الميزانية الحكومية أظهرت مدى ما وصلت إليه الخلافات السياسية في الكويت من عمق وتشعب حتى أن بعض الخصوم لم يعودوا يوفرون أي وسيلة لإحراج خصومهم وهمهم ولو تطلب الأمر تعطيل المصالح الحيوية للبلاد.

الكويت - عكست جلسة عاصفة لمجلس الأمة (البرلمان) الكويتي خصصت لإقرار ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021-2022، مجدداً حالة التوتر الشديد في علاقة الحكومة بالمعارضة النيابية والتي أفضت إلى تعطيل عقد الجلسات العادية للمجلس، الأمر الذي حتم الدعوة إلى جلسات خاصة لمناقشة القضايا والملفات العاجلة مثل ملف الميزانية. وكان رئيس البرلمان مرزوق الغانم قد دعا إلى عقد جلسة خاصة بجداول أعمال محدد وهو إقرار ميزانية الوزارات والإدارات في ظل تعذر عقد الجلسات العادية بسبب إصرار نواب المعارضة على استجواب رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد الذي يتحصن بقرار صدر في وقت سابق عن البرلمان ويقضي بتأجيل الاستجوابات الموجهة إليه من قبل النواب إلى دور الانعقاد القادم. وأحبط نواب المعارضة عقد أكثر من جلسة باحتلالهم المقاعد المخصصة للوزراء كشكل احتجاجي على منح رئيس الحكومة تلك الحصانة الظرفية ضد الاستجوابات النيابية.

موقعة أخرى من «حرب» السلطتين

وتدير الهيئة أيضا صندوق احتياطي الأجيال القادمة المنتظر استخدامه حين ينفد النفط، وصندوق الاحتياطي العام وهو صندوق حكومي أصغر يستخدم في سد العجز. ونقلت الشبكة عن مصدر حكومي قوله إن "الموضوع قد يؤثر على شراء صندوق احتياطي الأجيال القادمة لأصول صندوق الاحتياطي العام، وبالتالي قد تتوقف هذه الآلية لتمويل المبادرات"، بعد أن قدمت هذه الآلية لمبادرات الديارات في العام الماضي لتغطية العجز المالي. وقال مصدر قريب من الصندوق إن استثمارات هيئة الاستثمار الكويتية قد تناثر أيضا.

سلفين وإخوان مسلمين، لكنها كثيرا ما ترجع إلى مجرد خلافات شخصية وتصفية حسابات قبلية وصراعات على السلطة بين بعض أفراد من داخل الأسرة الحاكمة وبمشاركة انصارهم ومُحازبيهم من خارجها. وأشارت شبكة بلومبيرغ مؤخرًا لموضوع تأثير الخلافات السياسية بشكل مباشر على الملفات الاقتصادية والمالية من خلال الوضع الذي آلت إليه الهيئة العامة للاستثمار في الكويت التي أصبحت منسية منذ انتهاء فترة مجلس إدارتها قبل شهرين، حيث حالت الخلافات السياسية دون تشكيل مجلس جديد لها رغم أنها تدير صندوقا سياديا حجمه 850 مليار دولار.

وإنما مع الحكومة". أما النائب سعدون حماد فذكر بأن أربع جلسات برلمانية لم تعقد لجلسة نواب المعارضة، معتبرا أنه ليس من المنطقي تعطيل جلسة مخصصة لإقرار الميزانية. ومثل الصخب والتوتر اللذين طبعيا جلسة إقرار الميزانية نمونجا لتأثير الخلافات السياسية في قضايا حيوية للكويت تشمل ملفات الإصلاح الضروري لعدة قطاعات وإطلاق برامج التنمية وفق المعطيات والظروف المستجدة. وترجع الخلافات التي كثيرا ما أدت إلى إبطال البرلمان وإقالة الحكومات الكويتية بشكل متلاحق، إلى مارب سياسية لبعض التيارات ومن ضمنها تيارات الإسلام السياسي من

تعديلات وزارية متتالية وحل البرلمان، مما قوض الاستثمار والإصلاح. واختارت صحيفة الرأي المحلية عبارة "العُبور الصعب" لوصف جلسة إقرار الميزانية الحكومية. وتقلت جانبا من الجدال الحاد بين نواب المعارضة ونواب الموالات حيث تساءل النائب عبدالكريم الكندري عن "الأساس الدستوري والسند القانوني لعقد جلسة خاصة في تاريخ جلسة عادية، بينما اعتبر النائب سعود ابوصليب أنه لا يجوز إقرار ميزانية بالمباريات بينما لا يستطيع المجلس محاسبة الحكومة على دينار واحد، بحسب وصفه. وقال النائب المعارض عبدالعزيز الصقبي "شكلكنا ليست مع الميزانية

القوة السياسية الأولى في نظام يسمح في ظل غياب سيادة القانون الحقيقية بالوصول إلى السلطة دون أن يكون عرضة للمحاسبة أمام الشعب أو المؤسسات". ويعتبر منصور أن الإفراج عن قاسم مصلح بعد أسبوعين من توقيفه بشبهة تورطه في اغتيال ناشطين "يظهر مدى عمق صلات الحشد داخل الدولة، حتى أن صلاته أعظم من صلات رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الذي يقدم نفسه



عبدالعزیز الصقبي  
مشكلكنا ليست مع  
الميزانية وإنما مع  
الحكومة

ولم يمنع الطابع الحيوي والضروري لجدول أعمال جلسة الثلاثاء طغيان الخلافات السياسية عليها، حيث اعتمد عدد من النواب الأسلوب نفسه في محاولتهم تعطيل سير الجلسة التي اتسمت بالتوتر الشديد ووصولاً إلى التشاكك بالإيدي. واندلعت الفوضى بعد التصويت على الميزانية الذي شهد موافقة 32 نائبا من أصل 63 حضروا منها 50 من الأعضاء المنتخبين والوزراء في الحكومة. ودخل

## جرى تعز يتظاهرون ضد الحكومة اليمينية

تعز (اليمن) - نظم العشرات من جرحى الحرب في محافظة تعز بجنوب غرب اليمن الثلاثاء وقفة احتجاجية للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية وسرعة استكمال علاجهم.

وجاءت الوقفة ضمن موجة احتجاجات أشمل شهدتها المحافظة خلال الأسابيع الأخيرة للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وضبط أسعار المواد الأساسية والحصد عن غلثها وتوفير الخدمات الأساسية.

ويصف متابعون للشأن اليمني مطالب أهالي تعز بالمشروعة والعادلة، لكنهم يلفتون إلى اختراق حزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين للحراك الاحتجاجي في المحافظة، وتجييره لخدمة هدف أبعد مدى يتمثل في استكمال السيطرة على تعز والاستئثار بإدارتها دون تدخل الحكومة التي يشارك فيها خصوم لجماعة الإخوان.

وتظاهر العشرات من الجرحى الذين أصيبوا في الحرب ضد جماعة الحوثي في تعز أمام مقر ديوان المحافظة. ورفع بصرف مستحقاتهم المالية ودفع رواتبهم المتوقفة منذ أشهر.

وتقول رابطة جرحى تعز غير الحكومية إن وزارة المالية والبنك المركزي يواصلان احتجاز حوالي 4 ملايين دولار مخصصة للجرحى.

وريد المحتجون شعارات منددة بالإهمال الحكومي لمعاتهم بعد أن فقدوا أطرافاً من أجسادهم خلال أكثر من سبع سنوات من الحرب.

ويقول الخبراء إن دولارات الرشاوى والابتزاز تفيد أكثر من طرف، بينها إيران الخاضعة للقوى الأميركية وحلفاؤها الإقليميون مثل حزب الله اللبناني.



ريناد منصور  
الحشد ليس حالة شاذة  
بل هو مقياس لسلك  
السلطة في العراق

وعلى سبيل المثال يروي مسؤول مصرفي عراقي كبير أن سياسيين ورجال ميليشيات ينقلون مبالغ مالية نقدية منذ 18 عاما على متن طائرات إلى لبنان، مشيراً إلى أن 60 مليار دولار أرسلت إلى هناك.

وللمفارقة فإن الجهة الوحيدة القادرة على أن تكون منافسا فعليا لفضائل الحشد هو مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري الذي يمتلك بدوره ميليشيا تنشط تحت مسمى سرايا السلام.

ويقول مسؤول حكومي عراقي إن الصدر صاحب القدرات المالية والعسكرية يشكل شوكة في خاصرة الفضائل الموالية لإيران التي تحاول صنع نموذج للحرس الثوري في العراق. ومن هذا المنظور ينتظر أن يقوم الرئيس الإيراني الجديد بدور كبير في تغليب تلك الفضائل على خصومها بمن فيهم الصدر، إذ أن السياسيين المحافظين في إيران ليسوا، بحسب المطلعين على الشأن الإيراني، سوى أذرع مدنية مع الحرس الثوري.

## صعود المتشددين في إيران يفتح على مرحلة جديدة من تغول الميليشيات في العراق

كمذاع عن ناشطي "ثورة تشرين" دون أن يتمكن حتى الآن من محاسبة قتلهم.

وبات عناصر الحشد موجودين في جميع مفاصل القوات الأمنية، وفق ما يقول مسؤول عراقي كبير إلى درجة أنهم لم يعودوا يخشون تلك القوات. ويضيف الضابط الذي طلب عدم الكشف عن هويته لحساسية المسألة "الفضائل المسلحة المنضوية تحت الحشد تعمل على تفكيك ما تبقى من الجيش من أجل إضعافه وتفتيته، ولكن لا

يزال هناك عدد قليل من القادة المخلفين الذين يحاولون الصمود في وجه هذه المحاولات. ونتيجة لكل ذلك، لم تعد القاعدة الشعبية للحشد التي حل بفضلها في المركز الثاني في البرلمان بعد تشكيله أول قائمة انتخابية في الانتخابات التشريعية لعام 2018 هي طريقه إلى السلطة والنفوذ.

وتقدر مصادر سياسية في الحشد بأن نتيجته في الانتخابات المقبلة المقررة لأكتوبر القادم لن تكون مثل المرة السابقة. إذ يأتي الاستحقاق بعد انتفاضة أكتوبر 2019 حينما تظاهر مئات الآلاف من العراقيين أشهرها في الشوارع ضد النظام، بينما انخرطت الفضائل المنضوية في الحشد في قمع المحتجين واغتيال المعارضين.

وفيما يستحوذ الفساد على جميع مؤسسات الدولة وجميع الأحزاب، تحتفظ بعض القوى السياسية أيضا بالسلاح. أما الحشد الشعبي الذي يملك ترسانة عسكرية كبيرة فينبش أيضا من خلال مجموعات مسلحة موازية باسماء غامضة، يتمكن من خلالها من تسديد ضربات دون المخاطرة بأن توجه إليه أصابع الاتهام مثل استهداف مصالح أميركية.

وتسيطر مجموعات من الحشد الشعبي على منافذ حدودية وأرصعة موانئ في العراق عبر الفساد والرشاوى، التي تملا خزائنها بأموال لا تحتاج إليها لدفع رواتب عناصرها لأنها مندمجة في القوات الرسمية وتتلقى رواتبها من الدولة.

في ظل غياب سيادة القانون الحقيقية بالوصول إلى السلطة دون أن يكون عرضة للمحاسبة أمام الشعب أو المؤسسات". ويعتبر منصور أن الإفراج عن قاسم مصلح بعد أسبوعين من توقيفه بشبهة تورطه في اغتيال ناشطين "يظهر مدى عمق صلات الحشد داخل الدولة، حتى أن صلاته أعظم من صلات رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الذي يقدم نفسه

وتحول الحشد الشعبي المكون من العشرات من الميليشيات الشيعية خلال السنوات الأخيرة إلى لاعب أساسي لا يمكن تجاهزه في العراق، حيث يظن بنائى أكبر كتلة في البرلمان ويمكثه التصرف بالمليارات من الدولارات، ويمكث قوة عسكرية ضخمة مدعومة من إيران.

وقد يشكّل انتخاب المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي رئيسا لإيران دفعة قوية للحشد، الذي اعتبر القيادي فيه أبوالأولاد الولائي فوز رئيسي "تهنئة لنهج المقاومة". وفي مظهر على تعاضف نفوذه، نجح الحشد مؤخرا في إطلاق سراح عنصره القيادي قاسم مصلح المتهم بالضلوع في عملية اغتيال ناشطين، بعدما قال القضاء إن لا أدلة كافية تدبته وسط خيبة أمل الناشطين المؤيدين للإصلاح.

ويقول الباحث ريناد منصور من مركز تشاتام هاوس للأبحاث لوكالة فرانس برس، إن الحشد ليس حالة شاذة بل هو مقياس لسلك السلطة في العراق. ويشرح الباحث أن أهداف الحشد هي نفسها أهداف جميع الأحزاب السياسية في العراق، وهي أن يصبح

في عهد رئيسي سيتم البناء على إرث سليمان في العراق